مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٤٩**

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ساركوزي	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إندونيسيا	السيد يودويونو
	إيطاليا	السيد برودي
	بلجيكا	السيد فرهوفستاد
	بنما	السيد توريوس
	بيرو	السيد غارسيا بيلوندي
	جنوب أفريقيا	السيد مبيكي
	سلوفاكيا	السيد غسباروفيتش
	الصين	السيد يانغ جشي
	غانا	السيد كوفور
	قطر	الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
	الكونغو	السيد ساسو – نغويسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاولز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بوش

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2007/552)

07-51570 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2007/552)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يوافق مجلس الأمن على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي أرحب به ترحيبا حارا جدا. وأنا سعيد برؤيته هنا.

كما يسعدني أن أرحب برؤساء الدول أو الحكومات، والوزراء وغيرهم من الممثلين المشاركين في اجتماع القمة هذا لمجلس الأمن، إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أرحب به وأشكره.

بعد اجتماعات القمة التي عُقدت في الأعوام ١٩٩٢ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، هذا هو اجتماع القمة الرابع من نوعه الذي نعقده منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ويدل هذا الأمر على ما يوليه مجلس الأمن من أهمية كبيرة للقارة الأفريقية. ومن الواضح أن فرنسا تتشاطر الأولوية التي توليها الأمم المتحدة لأفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): شكرا، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. إن كفالة السلام والأمن لشعب أفريقيا لا تقع في صلب جدول أعمال الأمم المتحدة فحسب، بل هي أولوية قصوى لي شخصيا. وآمل أن أعمل بشعور قوي بالإلحاح. وأريد التشديد على أهمية النتائج، والعمل، والإنجاز.

ويواجه العديد من البلدان الأفريقية تحديات جسام تتعلق بالسلام والأمن. غير أن بوادر مشجعة بدأت بالظهور. فأُحرز تقدم على العديد من الجبهات. ويمثل إجراء انتخابات ناجحة في سيراليون آخر الشواهد الدالة على هذه التوجهات الإيجابية. ويجب التنويه بحكومات أفريقيا وشعوبها على جهودها الأكيدة للتصدي لهذه التحديات. غير أن صنّاع السلام الأفارقة بمفردهم غير قادرين على مواجهة الصراعات في القارة.

(تكلم بالانكليزية)

ولهذا فإن الأمم المتحدة تعمل على تعزيز شراكاها مع منظمات إقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي. والهدف من ذلك هو تعزيز القدرات على التصدي للصراعات. وعلينا جميعا مواجهة الأزمات في أفريقيا بصورة تكاملية وأنسب توقيتا.

وتمثل العملية المختلطة في دارفور شراكة غير مسبوقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وهي تعبير عن التزامنا الجماعي بإنهاء مأساة دارفور. وعلى نحو أوسع نطاقا، تعمل إدارة عمليات حفظ السلام مع الاتحاد الأفريقي لتشكيل قوة احتياطية أفريقية للمساعدة على صون سلام دائم في القارة برمتها.

غير أنه علينا بذل المزيد من الجهود في الوقاية والوساطة حتى لا تتطور الخلافات إلى عنف. وتتطلب جهود منع نشوب الصراعات موارد أقل بكثير مما تتطلبه عمليات حفظ السلام. وفي الشهر المقبل، أعتزم أن أقترح على الجمعية العامة القيام بتعزيز كبير لإدارة الشؤون السياسية

بغية زيادة الاستخدام الفعال لما أقوم به من مساع حميدة. وأنا أعوّل على دعم المجلس.

كما أنني أسعى للحصول على مساعدته المستمرة في جهودنا لتوطيد السلام في البلدان الضعيفة الخارجة من الصراع بغية المساعدة في منع وقوعها مجددا في دائرة العنف. وقد أسهمت لجنة بناء السلام حتى الآن في زيادة الاهتمام الدولي بجهود الإنعاش في بوروندي وسيراليون. ونتوقع المزيد من الإحالات، بما في ذلك الإحالات المتعلقة ببلدان أفريقية، كي تنظر فيها اللجنة.

وينطوي تغير المناخ على تحديات إضافية بالنسبة لأفريقيا، منها تحديات في مجال السلام والأمن. وكما تم تأكيد ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدتُه أمس، من الحيوي القيام بعمل دولي حاسم لمعالجة الاحترار العالمي. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأفريقيا، لأن تأثير تغير المناخ سيطال بصورة متفاوتة بعضاً من أشد بلدالها فقرا.

ومن الملحّ بالقدر ذاته أن تثمر جهود تحقيق التنمية في أفريقيا. ومكافحة الفقر المدقع ذات أهمية جوهرية في منع نشوب الصراعات. ولهذا السبب افتتحت مؤخرا أعمال الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، وذلك بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية وشركاء آخرين. والهدف من ذلك هو حفز العمل الدولي من أجل بلوغ الأهداف في هذه القارة بحلول العام ٢٠١٥.

(تكلم بالفرنسية)

واستمرارا لمنع نشوب الصراعات إلى صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا، أعرب عن التزامي بكفالة أداء الأمم المتحدة لدورها على أكمل وجه ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة لرئيس جمهورية غانا، فخامة السيد جون آغيكوم كوفور، وهو أيضا الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

الرئيس كوفور (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أشارك في جلسة اليوم، ليس فقط لأن مدة عضوية غانا في مجلس الأمن تتزامن مع رئاستها للاتحاد الأفريقي، وإنما أيضا لأننا متعطشون إلى أن نرى وقفا سريعا للاتجاهات السلبية التي تجعل قارتنا تستضيف ما يزيد على ثلثي جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ناهيك عن وكالات الغوث العديدة التي تسهم في حماية ملايين المشردين من جراء الصراعات.

ويتجلى في هذا العدد الرائع من المشاركين في مناقشة اليوم عن السلام والأمن في أفريقيا وما سبقها من مناقشات تتعلق بهذا الموضوع اهتمام عميق متزايد ودائم برفاه أفريقيا. وهذا أمر مطمئن ومشجع للغاية. ونرحب بصفة خاصة بما يبديه الأمين العام بان كي - مون من التزام لا يحيد وجهود متسمة بالإصرار وفاء بتعهده في بداية فترة عمله بأن تتصدر أفريقيا بصفة عامة، وأزمة دارفور بصفة خاصة، جدول أعماله.

ورغم اعترافنا مع التقدير بالدعم الذي لا يقدر بثمن الذي ما زالت أفريقيا تتلقاه من المجتمع الدولي، فإن لدى غانا رؤية تتمثل في أن يسود سريعا نظام جديد يتسم بالسلام والوحدة والديمقراطية والرخاء في أرجاء القارة، بدلا من الصورة الحالية لها كمنطقة كوارث لا تتوقف قط حاجتها إلى الدعم. وكما أبرز الوفد الفرنسي في ورقة المفاهيم التي أعدها (S/2007/552، المرفق)، والتي تستحق فرنسا الثناء عليها، فإن كثيرا من التطورات الإيجابية أخذت تجري في أفريقيا. وهذا أمر واضح للعيان في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وفي السودان.

غير أنه لا جدال في أن التحديات الهائلة ما زالت ماثلة في مجالات مثل الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات والاتجار في البشر وانتشار هذه الأشياء. والحاجة ماسة إلى استعادة السلام والأحوال الطبيعية في القارة، خاصة في أماكن الصراع كالصومال وخط الحدود بين إريتريا وإثيوبيا. كما يجب أن تستمر إعادة الإعمار وتوطيد دعائم السلام في الدول الخارجة من الصراعات في اجتذاب الدعم الكبير من المجتمع الدولي للحيلولة دون انتكاسها.

وتتطلب التهديدات الناشئة، كالإرهاب وتغير المناخ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، نفس القدر من اليقظة والعمل الحاسم. أما الأمر الذي يبعث على الرضا فهو تصميم الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء على الأخذ بزمام المبادرة في التصدي لهذه المشاكل وتحرز في الواقع شيئا من التقدم. وفي هذا مبرر كاف لأن يستمر المجتمع الدولي في إكمال الجهود التي تبذلها أفريقيا.

ومن دواعي اعتزازي مساهمة البعثة الأفريقية في السودان. فقد أحدثت تأثيرا كبيرا في دارفور، وذلك بالطبع بدعم من المجتمع الدولي، رغم قسوة الظروف غير العادية التي تعمل فيها، بما فيها عدم كفاية المساعدات اللوجستية والمالية.

وفي استمرار وجود البعثة الأفريقية في دارفور برهان كاف على إصرار الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن سلام القارة واستقرارها. ويعزى استئناف الحوار السياسي بين معظم متمردي دارفور وحكومة الوحدة الوطنية في السودان إلى حد كبير إلى الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، ولا سيما من خلال تعيين المبعوثين الخاصين، السيد يان إلياسون والسيد سالم أحمد سالم.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نعترف بوجود مبادرات أخرى جارية لإعادة الأحوال الطبيعية إلى السودان. ومن بين هذه المبادرات التالية: أولا، الجهود المتضافرة للأمين العام بان كي - مون والقائد الليبي الأخ معمر القذافي لضم قادة الفصائل المتبقين للمشاركة في الحوار تحقيقا لمفاوضات كاملة؛ ثانيا، القرار المتعلق بنشر قوات لمراقبة الحدود المشتركة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، من أجل حماية اللاجئين والمشردين داخليا والعاملين في حقل الإغاثة الإنسانية؛ وثالثا، وهو أمر نرحب به، مختلف المساهمات التي تقوم بها المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول لعربية وعدة بلدان، منها بصفة خاصة الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلا عن عدد كبير من المنظمات غير الإقليمية لابد من الإعراب عن التقدير لها.

وأثق بأن محادثات السلام المقبلة في طرابلس تنتظرها احتمالات جيدة للنجاح، ومن ثم أحث جميع الفصائل على قبول المشاركة فيها.

واسمحوا لي في ضوء هذه المبادرات أن أحث جميع الجهات المعنية على أن تسعى لتسوية أي مسائل معلقة تعترض الطريق إلى نشر القوات المختلطة لتأمين وقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية في المنطقة دون عائق.

ولا يمكنني أن أختم بياني دون أن أناشد هذا المجلس بحرارة أن يبدي إزاء الصراع الذي طال أمده في الصومال قدرا مساويا من الالتزام لما يبديه نحو دارفور. فعلى الرغم من مبادرة الاتحاد الأفريقي إلى حشد قوات من بين الدول الأعضاء لحفظ السلام في هذه المنطقة المتفجرة إلى حد كبير، واستعداد بعض الدول مثل غانا للمساهمة بقوات، لا يزال الدعم المقدم حتى الآن من الشركاء في المجتمع الدولي لتجهيز القوات ونقلها جوا غير كاف وبطيئا في الوصول.

لـذلك يجـب علـى مجلـس الأمـن أن يتـدخل بتقـديم المساعدة في الوقـت المناسـب. كمـا يجـب أن ينظـر في وضـع خطة طوارئ لإمكان نشر قوة تابعة للأمـم المتحـدة تحـل محـل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قبل شباط/فبراير القادم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقـد صـدقتم يـا سـيدي الـرئيس كوفـور وأحـسنتم القـول كـثيرا فيمـا ذكرتمـوه بشأن الصومال.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): أولا وقبـل كـل شيء أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس جزيل الشكر على الدعوة لعقـد هـذه الجلسة لمجلس الأمـن لمناقشة مـسألة هامـة حقا. وسألزم جانب الإيجاز الشديد، مـن ناحيـة لأن الجمعيـة العامة تنتظرني بعد قليل. وأريـد أن أذهـب وأرد علـى الـرئيس بوش هناك.

ولكـي أتطرق إلى هـذه المسألة بـشكل عملـي تمامـا، فهـي بالغـة الأهميـة لنـا بـصفتنا أفريقيين، ونحـن بالفعـل نعتمـد اعتمادا كبيرا للغاية على دعـم مجلـس الأمـن في التـصدي لهـذه المسألة الهامـة. ولا بـد لي أن أقـول إن القـارة الأفريقيـة، كمـا يـدرك الأعـضاء، شـديدة الالتـزام بالتـصدي لهـذه المـسألة بنفسها. ولا بد أن الأعضاء قد شهدوا أمثلة كثيرة انبثـق فيهـا الإطار لحل أنواع المسائل كافة عـن المبـادرات الأفريقيـة. فقـد انبثقت التسوية السياسية في ليبريـا عـن عمليـة بقيـادة الجماعـة الاقتصادية لـدول غـرب أفريقيـا. والعمليـة الـتي بلغـت ذروتهـا الآن في اتفـاق أواغـادوغو في كـوت ديفـوار، وعمليـة الـسلام في بورونـــدي، وعمليـــة الـــسلام في جمهوريـــة الكونغـــو الديمقراطيـــة، واتفـــاق الـــسلام الـــشامل في شمـــال وجنـــوب السودان: كلها أمور عالجتها القارة ذاتها. وأذكـر ذلـك لمجـرد التـشديد علـى جديـة القـارة نفـسها في التعامـل مـع المـسألة المعروضة في جدول أعمالنا اليوم.

إن الرسالة التي وجهها الممثل الفرنـسي تـثير مـسألتين هـامتين، وهمـا في رأيـي مـا ينبغـي لنـا التركيـز عليـه في حقيقـة الأمر. فهـي تـشير إلى تعزيـز شـراكة فعالـة بـين الأمـم المتحـدة وأفريقيـا علـى أسـاس المنظمـات الإقليميـة الأفريقيـة، ثم تمـضي إلى طرح الأسئلة التالية:

> ”وللمضي قدما في هذا الصدد، كيف يمكـن تيـسير عمليـة تعزيـز القـدرات الأفريقيـة علـى إدارة الأزمات وحلها، وتلبية حاجات أفـراد حفـظ الـسلام الأفارقـة في التـدريب؟ وكيـف يمكـن دعـم جهـود الإنعاش الـتي يجـب أن تبـذلها البلـدان الأفريقيـة المعنيـة بعد انتـهاء الـصراعات؟ وكيـف يمكـن تـشجيع إنـشاء آليـات عمليـة أكثـر مـن سـابقاتها لمنـع الأزمـات في أفريقيا؟“ (S/2007/552، الصفحة ٤)

أعتقد في حقيقة الأمر أن هذه هي المـسائل الفعليـة الـتي ينبغـي لمجلس الأمن أن يتناولها.

ونظـرا لجديـة عزمنـا فيمـا يتعلـق بهـذه المـسألة – ولا شك أن الرئيس كوناري سوف يتطرق إلى ذلـك – فقـد أنـشأنا آليـة شـاملة، نوعـا مـا، مـن أجـل الـسلم والأمـن في القـارة، وتتـضمن هـذه الآليـة مجلـس الـسلام والأمـن، ونظـام الإنذار المبكـر، وفريق الحكمـاء، والقـوة الأفريقيـة الاحتياطيـة، وإطـار إعـادة البنـاء والتنميـة بعـد انتـهاء الـصراعات، وكـل ما يندرج في ذلك.

والأمـر الـذي مـا زال ناقـصا هـو القـدرة علـى القيـام بذلك والموارد من كل الأصناف التي تمكننا من القيام بـذلك. ونحـن نريـد أن نعـالج تلـك المسألة بأنفسنا بقـدر المستطاع. وأعتقد أنه سيكون من المجدي حقا العثور على طريقـة يمكـن بها لمجلس الأمن التواصل مع الاتحـاد الأفريقـي الـذي يمثلـه هنـا الـرئيس كونـاري، بـشيء مـن التفـصيل حـول هـذا الموضـوع. فهـذه هـي الآليـة الـتي يقـول مـن خلالهـا الأفارقـة: إننـا نريـد

التصدي لهذه المشاكل بأنفسنا، وبطبيعة الحال في إطار المسؤوليات الدولية لمجلس الأمن فيما يتعلق بالسلام والاستقرار. ولكن هذا ما نريده، وبالتالي فإن الممثل الفرنسي كان مصيبا عندما أشار إلى المنظمات الإقليمية.

فما هو الأمر الذي يمكن القيام به من أجل ضمان تعزيز هذه القدرة في كل هذه النواحي؟ أعتقد أننا إذا ما فعلنا ذلك، فإن النتيجة ستكون رؤية القارة الأفريقية وقد أصبحت أكثر سلما واستقرارا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): غني عن القول أنني أشاطر الرئيس مبيكي وجهة نظرة بالكامل.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد سوسيلو يودهويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا.

الرئيس يودهويونو (تكلم بالانكليزية): إني لعلى يقين أن هذه المناقشة الهامة بشأن أفريقيا وتحديات السلم والأمن الدوليين ستترك أثرا إيجابيا على القارة. إن السلم والأمن لا يمكن أن يكونا مستدامين إلا عندما يتم القضاء على مصادر الصراع. ولذلك، لا بد لنا من التصدي لتحديات السلام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون الدولي.

إن التعاون الإقليمي بين آسيا وأفريقيا يعود عهده إلى المؤتمر الأفرو آسيوي لعام ١٩٥٥ الذي أرسى الأسس الاستراتيجية للعلاقات المعززة بين بلدان القارتين. وفي ذلك الإطار من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تقدم إندونيسيا منذ عام ١٩٨٠ مساعدات لبناء القدرات تتسم بصفة عامة بعقد ورشات العمل التدريبية في مختلف الميادين للمئات من المشاركين من البلدان الأفريقية. وقد انضم الأفراد الإندونيسيون إلى عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في الكونغو وليبريا وموزامبيق وناميبيا وسيراليون والصومال والسودان.

وإندونيسيا مستعدة اليوم للمساهمة بأفراد الشرطة في بعثة السلام في دارفور. ونحن ندعم الآن دعما راسخا جميع جهود بناء السلام في دارفور. ونحث جميع المعنيين على أن ينفذوا الاتفاقات بأمانة من أجل وضع حد للحرب الأهلية التي تدور رحاها منذ زمن طويل والتي تسببت بتمزيق الدولة. وقبل كل شيء، يجب أن تفي حكومة السودان بالتزامها بالمشاركة في محادثات للسلام وأن تنفذ وقفا فعالا لإطلاق النار. ويجب أن يتم التصدي بحزم لجميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في نشوب الصراع. ويجب أن يتم في أقرب وقت ممكن بدء واستدامة الحوار بين جميع أصحاب المصلحة في دارفور. ويجب أن يوضع الإقليم من جديد على مسار التنمية. وأسوة بالاقتصادات الأصغر الأخرى في أفريقيا، يتعين على السودان أن يلحق بركب الازدهار الجديد للاقتصادات الأكبر فيها. وما زال العديد من مناطق أفريقيا يواجه تحدي الصراعات المتصلة بالموارد الطبيعة والفقر والتآكل البيئي.

إن المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة لها صلة وثيقة بأفريقيا على وجه الخصوص. فهي تنص على مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عمل مجلس الأمن. وكما بين واضعو الميثاق، فإن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه ضروريان للسلام العالمي. إن إندونيسيا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ستبذل كل ما في مقدورها من أجل المساهمة في تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالصراعات الدائرة في أفريقيا، يتعين علينا أن نطبق ثلاثة مبادئ في العلاقات الدولية. أولا، إن العديد من تلك الصراعات تدور داخل الدول. وفي تلك الحالات، فإن مبدأ الموافقة أساسي، ويجب التسليم بالولاية الوطنية. ثانيا، الوقاية خير من العلاج، فهي فعالة من حيث التكلفة وتشكل إنقاذا للأرواح. ثالثا، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

ولكن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإنه مدعوٌ إلى العمل مع المنظمات الإقليمية حيثما كان ذلك مناسبا وعمليا. ولذلك يتعين على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعزز قدراتها على بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. وهذه ليست مفاهيم جديدة ولكن يمكن تحقيق كامل إمكانياتها من خلال التحسين والممارسة من جانب منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية.

وفي مواجهة الصراعات، يجب توفير الموارد واتخاذ التدابير لتغيير الحالة وتحقيق الاستقرار في الميدان. ومن الأمور المألوفة أن تكون القوات القادمة من داخل المنطقة أكثر فعالية في حفظ السلام. وتقدم العملية المختلطة للأمم المتحدة وأفريقيا في دارفور، التي تجمع موارد الأمم المتحدة وأفريقيا معا، مثالا رائعا. وينبغي تدريب أعداد أكبر من القوات الأفريقية على حفظ السلام لكي تصبح القوة الأفريقية الاحتياطية جاهزة للعمل.

إن الصراعات في أفريقيا، التي بدت مستعصية على الحل قبل خمس سنوات، يجري حلها الآن، الأمر الذي يمنحنا الأمل بأن الصراعات الأخرى ستجد حلها قريبا. ولكن يجب أن نمتثل دائما لقواعد العلاقات الدولية وأن نتصدى لتحديات السلام الاجتماعية والاقتصادية. وإني لعلى يقين بأن أفريقيا، بمساعدة المجتمع الدولي الملتزم بالسلام العالمي، ستحل مشاكلها وستقدم المزيد من المساهمات من أجل سلام العالم وأمنه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد إيفان غسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا.

الرئيس غسباروفيتش (تكلم بالسلافية، وزود الوفد النص بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة للترحيب بحضور الأمين العام، وللثناء عليكم، سيدي، على مبادرتكم بإجراء هذه المناقشة.

إن تاريخ أفريقيا الحديث حافل بالمآسي الإنسانية الكبيرة. ولنتذكر اليوم رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وشمال أوغندا، على سبيل المثال لا الحصر. ومن واجبنا أن نساعد البلدان الأفريقية على بناء قدراتها لحماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

ونظرا لطبيعة المآسي الأفريقية المعقدة، يجب النظر فيها في سياق المسائل المترابطة المتصلة بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبالتالي، فإن سلوفاكيا تتابع بقلق الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بعض أجزاء أفريقيا التي من شأنها أن تؤدي إلى نشوب صراعات جديدة إذا ما استمرت حالة التدهور فيها. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة في زمبابوي.

ومن الصعب أن نوجز في بضع دقائق كل ما يتعين عمله من أجل أن تلتحق أفريقيا بركب تلك الأجزاء من العالم التي تتمتع اليوم بمرحلة من الاستقرار والتنمية الاقتصادية. واسمحوا لي أن أشير إلى عدد قليل من الجوانب التي تعتبرها سلوفاكيا بالغة الأهمية.

أولا، يتعين علينا أن نولي أكبر قدر من التأكيد على منع نشوب الصراعات. وكما ورد ضمنا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي، فإن من الأمور الأساسية أن يتم الانتقال على جميع المستويات من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية.

ثانيا، لا بد من بذل جهود مماثلة من اجل معالجة مظالم الماضي. وسلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، نؤيد الدور الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص.

ثالثا، الأمر الذي يتسم بأهمية رئيسية هو أن تتحمل المنظمات دون الإقليمية والإقليمية قسطا أكبر من المسؤولية. وفي ذلك السياق، فإن الأمر الضروري هو مواصلة دعم تطوير التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات.

رابعا، ونظرا للخصائص الأفريقية، يلزم السعي لاتخاذ نهج ابتكارية. وبالتالي فإننا نرحب بنشر العملية المختلطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ونؤيد نشر هذه العملية، فضلا عن الوجود المتعدد الأبعاد للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالرغم من هذه الخطوات الإيجابية، فإن على المجتمع الدولي ألا يقلل جهوده الرامية إلى تخفيف معاناة سكان دارفور، الذين ما زالوا يعيشون في حالة من عدم اليقين والاتكال على الدعم الإنساني. ونشعر بقلق عميق حيال تواتر التقارير الإخبارية بشأن عمليات القصف الجوي في دارفور، وهو أمر يشكل تهديدا لعمليات السلام الحالية الهشة. ويحدونا الأمل في أن يوقف المتمردون والحكومة السودانية على السواء أعمال القتال في اقرب وقت ممكن وأن يقدما الدعم الكامل للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي في عملية نشر العملية المختلطة.

خامسا، إن مجرد رد الفعل على الأزمة الإنسانية الحادة لن يكفي. والأمر المهم بقدر مماثل هو المعالجة الأفقية المنتظمة للمشاكل في كلا الأجلين المتوسط والطويل. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز مسألة إصلاح قطاع الأمن. ويشكل عدم مزاولة أي قطاع أمن لعمله مصدرا للصراعات يميل أيضا إلى زيادة حدة الصراعات وأمدها. ويمثل إصلاح قطاع الأمن، أو تطوير قطاع أمني جديد، شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان، وأيضا للانسحاب المحتمل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي ذلك السياق، أود أن أركز انتباه المجلس على حلقة عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن نقوم بالتحضير لها بالترافق مع جمهورية جنوب أفريقيا. وستعقد حلقة العمل في كيب تاون في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

إن الجمهورية السلوفاكية تريد أن تسهم بشكل كاف في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان السلام والأمن في أفريقيا. وفي إطار المعونة الإنمائية، لدينا حاليا مشاريع قائمة تركز على تطوير البنيات التحتية والتعليم والرعاية الصحية والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونحن مقتنعون بأن النمو الاقتصادي وتحسين الحالة الاجتماعية عاملان رئيسيان في منع نشوب الصراعات.

وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أبرز البيان الذي أدلى به الرئيس بوش اليوم في الجمعية العامة (انظر A/62/PV.4) واقترح فيه شراء المحاصيل التي تنتج محليا في أفريقيا بغية مساعدة الزراعة المحلية. والأمر الحاسم بشكل مماثل هو بناء مؤسسات ديمقراطية وكفالة سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وفي ذلك الصدد، يجدر بالذكر أنه لا يمكن لأي دعم خارجي أن يستبدل دور البلدان المعنية وجهودها.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على ابتدار مناقشة اليوم. وأومن بأنها ستسهم في زيادة فعالية النهج الذي يتخذه مجلس الأمن نحو القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بوش (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن. وأقدر إتاحة الفرصة لي لمشاركتكم، وأقدر تركيزكم على التحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا، وخاصة في السودان ودارفور. وسبب قولي ذلك هو أن بلدي يصف ما يحصل في دارفور بأنه إبادة جماعية. وحينما نجد الإبادة الجماعية،

يحين الوقت للقيام بعمل بشأنها. والوقت أمر بالغ الأهمية. ولذا فإنكم، سيدي الرئيس، تركزون انتباهنا على هذه المسألة الهامة للغاية.

وأود أن أشكر الأمين العام أيضا على دعمه لسكان دارفور. وأقدر تصميمه على جعل تخفيف معاناتهم أولوية للأمم المتحدة.

كما أود أن أشكر الرئيس كوناري على قيادته للاتحاد الأفريقي. وفي نهاية المطاف، فقد نشر الاتحاد الأفريقي ٧ ٠٠٠ جندي. ولكن ٧ ٠٠٠ جندي لا يكفون إذا صدقنا أن ما يحصل على أرض الواقع هو إبادة جماعية – وربما البعض لا يعتقدون أنها إبادة جماعية. ولكنكم إذا تعرضتم للاغتصاب، فإنكم تعتقدون أن حقوقكم الإنسانية قد تم انتهاكها. وإذا تعرضتم للقتل بدون رحمة من جانب العصابات المتجولة، فإنكم تعلمون أنها إبادة جماعية. والسؤال الأساسي هو هل نحن، العالم الحر، مستعدون للقيام بالمزيد من العمل؟ وقد بذلتم جهدا قويا، الرئيس كوناري، ونحن نقدركم. ولكنكم تعلمون بشكل أفضل مني أن منطقة دارفور أكبر من فرنسا – أو تكساس، وكلتاهما منطقة كبيرة للغاية بالنسبة لقوات قوامها ٧ ٠٠٠ جندي.

وما زال القتال في دارفور مستمرا بين المتمردين والحكومة. وقُتل مائتا ألف شخص. ولم يعد مائتا ألف شخص من الأبرياء أحياء بيننا. وأجبر أكثر من مليوني شخص على الفرار من ديارهم. وهم يفرون من أعمال العنف وهم يذهبون إلى مخيمات اللاجئين ويختبئون في البلدان المجاورة مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك السبب فإنني أقدر قيادتكم، سيدي الرئيس، من أجل مساعدة هذه البلدان على مساعدة هؤلاء اللاجئين. ويتناول القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، الذي تم اتخاذه اليوم، محنة اللاجئين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وبعبارات أخرى، فهو يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وهو يمثل حلا عمليا لمشكلة كبيرة. وهو جزء من حل شامل، سيدي الرئيس. ولذلك السبب فإن قيادتكم جديرة بالتقدير.

إن القرار يأذن بأن ينشر في هاتين الدولتين قوة أوروبية ذات بأس لحفظ السلام وعدة مئات من الشرطة والمراقبين العسكريين. وستؤدي بعثة الأمم المتحدة هذه إلى مساعدة الحكومات الوطنية والمحلية على ممارسة السيادة على أرضها. وستسمح للعاملين بإيصال المعونة الإنسانية. وذلك يجعلنا نشعر بالارتياح. فنحن ننفق بليوني دولار حتى الآن على تقديم المعونة، ونريد أن نتأكد من أن معونتنا تصل إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة. ولذلك السبب فإن الولايات المتحدة تؤيد بشدة القرار والبعثة.

وما زلنا نؤيد التنفيذ العاجل للقرارات القائمة للمجلس. ونريد لكلمة المجلس أن تعني شيئا. ونريد للمجلس أن يقول كلمته، حينما يتكلم باسم السكان الضعفاء: وتلك الأقوال ستعقبها أفعال. ولذا نناشد الحكومة في الخرطوم تيسير نشر قوة ذات بأس للأمم المتحدة لحفظ السلام بغية إنقاذ الأرواح. ونناشد جميع الأطراف وقف مبيعات الأسلحة إلى المقاتلين. ونتوقع من الأشخاص المجتمعين حول هذه الطاولة أن يوجهوا رسالة قوية: ألا وهي أن الأرواح البريئة مهمة. ونتوقع من الرئيس البشير أن يراعي وقفا لإطلاق النار خلال محادثات السلام التي تعقد الشهر المقبل، ونريد من المتمردين أن يحذوا حذوه. ويتعين أن تكون الرسالة هي: إننا سئمنا مشاهدة الأشخاص يحاولون الهروب من أنشوطة الضغط. ونريد للضغط أن يكون منتظما. لماذا؟ لأننا نؤمن بالحرية والسلام العالميين.

وأدى الصراع الدائر في دارفور إلى إزهاق الكثير جدا من الأرواح، وتوجد معاناة كبيرة للغاية. ولا يريد الضحايا الأبرياء لهذا الصراع سوى العودة إلى ديارهم.

ويريدون أن يعيشوا في سلام. ومن واجبنا أن نساعدهم على تحقيق ذلك الحلم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، الرئيس بوش، على حضوركم إلى هنا وعلى بيانكم القوي للغاية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رومانو برودي، رئيس وزراء جمهورية إيطاليا.

السيد برودي (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): لقد طرح الرئيس ساركوزي مسائل شديدة الأهمية حول السلام والأمن في أفريقيا. وأود أن أوضح نقطتين فورا.

أولا، ينبغي أن نكون واضحين بشأن أفريقيا التي نتكلم عنها. فأفريقيا التي أراها هي تلك التي تحول إمكاناها إلى حقيقة واقعة. انظروا إلى تقدمها نحو تحقيق التكامل الإقليمي، والنمو الاقتصادي القوي، والإصلاحات السياسية الديمقراطية، والدور الاستراتيجي المعزز، والشجاعة التي تكلم بها الكثيرون من قادها ضد عقوبة الإعدام، والنمو الديمغرافي الذي سرعان ما سيجعل سكان أفريقيا بمستويات الهند والصين. وباختصار، أفريقيا الآن عامل فعّال في العلاقات الدولية، و لم تعد مجرد عنصر فيها.

ثانيا، بدل أن نواصل مناقشة ما يمكننا القيام به من أجل أفريقيا، دعونا نحاول التفكير في ما تطلب منا أفريقيا أن نفعله لأجلها. ففي اجتماعاتي العديدة مع القادة الأفارقة، كانت الرسالة التي سمعتها دعوة إلى علاقة بين أطراف متكافئة لمواجهة التحديات في أفريقيا، فضلا عن التحديات العالمية.

وسأستجيب الآن لبعض الأسئلة المحددة التي طرحها القادة الأفارقة. وأود أن أركز على تحديين محددين: دارفور والصومال. إنهما أزمتان خطيرتان مضى عليهما وقت طويل بدون حل، مما يستلزم جهودا أكبر وأنسب توقيتا. وقد رأيت بعض البوادر في الاتجاه الصحيح.

فإطلاق العملية المختلطة في دارفور تطور جديد مهم يتحرك نحو الاعتراف بمسؤولية أفريقيا في أفريقيا – وهو ما ندعوه الملكية الذاتية – وعرض التعاون من المجتمع الدولي – وهو ما ندعوه الشراكة. فإذا وفقنا – وأنا مقتنع بأننا سنوفق – سيكون ذلك بمثابة صيغة أساسية للمستقبل. فدارفور حالة اختبار لقدرة المجتمع الدولي على تحديد الاستجابات الملائمة. وإيطاليا جاهزة للقيام بدورها. فقد بينت للأمين العام التزام إيطاليا بالبعثة المشتركة، من حيث التمويل والدعم الجوي اللوجستي لنقل القوات، إضافة إلى تدريب العاملين الذين سيتم نشرهم هناك.

ولنكن واضحين: إن البعثة المختلطة تستجيب أساسا لمتطلبات الأمن. إلا أن هناك متطلبات أخرى ذات أهمية قصوى لحل الأزمة: سياسية وإنسانية، وتلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للبلد. ولهذا طلبت إلى الرئيس البشير، أثناء لقائي به مؤخرا في روما، أن يعطي إشارة قوية لضمان نجاح المفاوضات السياسية المزمع إجراؤها في طرابلس في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وقد أكد لي السيد البشير التزامه بوقف إطلاق النار من جانب واحد فور استئناف المفاوضات. وهذه إشارة هامة، ولكن علينا جميعا أن نعمل معا لنضمن توصل اجتماع طرابلس إلى حلول دائمة. وإيطاليا تواصل أيضا جهودها لتنظيم اجتماع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتركيز الاهتمام الدولي على استقرار جنوب السودان.

والصومال حالة مأساوية أخرى، تتطلب استجابة سريعة وشعورا بالإلحاح. وقد أخذت بعدا ضاغطا على إيطاليا، بسبب علاقتنا الخاصة بهذا البلد، الذي يعاني أزمة سياسية وإنسانية وأمنية.

وهناك إشارات تبعث على الأمل. فعملية المصالحة الوطنية يبدو أنها بدأت، والمجتمع الدولي مدعو إلى توطيدها،

بغية استعادة الحياة الطبيعية الديمقراطية في البلد، عبر إعادة بناء المؤسسات الحكومية والبلد نفسه. وقرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧) المتخذ في الشهر الماضي خطوة في هذا الاتجاه.

وأعتقد أنه يجب بذل جهد جماعي إضافي لإيجاد استراتيجية شاملة مستوحاة من مبادئ الملكية الذاتية والشراكة. وإيطاليا ملتزمة ماليا بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولكن، كما هي الحال في دارفور، يجب أن نكون في الصومال ملتزمين بتعاون أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفريق الاتصال الدولي من أجل الصومال، الذي اجتمع في روما قبل بضعة أيام، أرسل مناشدة قوية بموازاة هذه الخطوة.

السيد الرئيس، لقد طلبت منا استجابات محددة للتحديات التي تواجه أفريقيا. وما أعتبره مفيدا وواقعيا هو إعطاء الأولوية القصوى لما تطلبه أفريقيا: السلام، والأمن، والدعم للتخفيف من الفقر وتعزيز النمو والتعاون على امتداد القارة.

ولتعزيز السلام والأمن، قررت إيطاليا دعم القدرة الأفريقية أيضا، عبر مرفق ثنائي للسلام الأفريقي. وهو صندوق سيتيح لنا أن ندعم – وأنا أؤكد، بناء على طلب أفريقيا – جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لصالح السلام والأمن، والتدخلات السريعة استهدفت: توطيد الهيكليات المؤسسية والتنفيذية؛ والقيام بإجراءات مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز القدرات اللوجستية للإجراءات التي يقررها الاتحاد الأفريقي؛ وتوجيه اهتمام خاص لتدريب الموارد البشرية في الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وإعادة التأهيل بعد الصراع. وستعطى الأولوية القصوى للسودان والقرن الأفريقي. وسيعمل الصندوق بالتنسيق الوثيق مع الصندوق الموجود على المستوى الأوروبي، لأنه من الواضح أن إسهامنا يجب أن يشكل بالضرورة جزءا من استراتيجية أوروبية.

ويجب أن تتولى أوروبا القيادة في الدفاع عن السلام والأمن في أفريقيا، فضلا عن مواجهة التحديات العالمية التي لا حدود لها. ولا تزال أوروبا الشريك الرائد لأفريقيا في التجارة، والاستثمارات والمساعدة الإنمائية. لكن هذا لم يعد كافيا: علينا أن نعزز، وأن نوجد في بعض الحالات، التعاون المؤسسي والثقافي والسياسي. وباختصار، علينا أن ننتقل من استراتيجية لأفريقيا إلى شراكة مع أفريقيا. ومن هذا المنظور، فإن مؤتمر قمة أفريقيا – أوروبا المقبل لا يجوز تأجيله أكثر. إذ ينبغي أن يشكل خطوة هامة نحو شراكة استراتيجية بين أطراف متكافئة، قائمة على التزامات ومسؤوليات متبادلة. وإنني آمل حقا أن يتم هذا قبل نهاية السنة. وإيطاليا تعمل لضمان تعزيز تطوير سياسة أوروبية حقيقية.

وتكريما للالتزامات الألفية التي تعهدنا بها هنا في نيويورك، والتي لها أثر عظيم على أفريقيا، أعربت عن رغبتي في الجلوس إلى طاولة في السنة المقبلة، لنرى ماذا حققنا من هذه الأهداف. وإنني مقتنع بأن أولئك الذين يملكون المزيد ليعطوه، ينبغي لهم أن يتعهدوا بالتزام خاص. وهنا، يمكن لمجموعة الـ ٨، بل يجب عليها، أن تؤدي دورا هاما. وإنني أتعهد هنا، والآن، بأن أجعل هذا مغزى محوريا لترؤس إيطاليا مجموعة الـ ٨ عام ٢٠٠٩.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسمو الشيخ حمد بن خليفة آل – ثاني، أمير دولة قطر.

الشيخ حمد بن خليفة آل – ثاني: السيد الرئيس، أقدر لكم مبادرتكم النشيطة منذ أن انتخبتم رئيسا للجمهورية الفرنسية، كما أقدر اهتمامكم بمناقشة تحديات السلم والأمن في أفريقيا، وهو موضوع يهم بلادي لأسباب كثيرة، من بينها أن عشر دول عربية تقع في أفريقيا، يمر البعض منها، كالسودان والصومال، بتحديات جسيمة. كما أن هناك انتشارا واسعا للإسلام في أفريقيا. وفضلا عن هذا،

فإن منظمة الوحدة الأفريقية السابقة للاتحاد الأفريقي، التي وضع ميثاقها في أديس أبابا عام ١٩٦٤، بدأت كمبادرة عربية أفريقية في الدار البيضاء عام ١٩٦١.

قبل خمسين عاما، في عام ١٩٥٧، أطلق رئيس وزراء بريطانيا آنذاك هارولد مكميلان عبارته الشهيرة في التاريخ المعاصر التي قال فيها: ”إن رياح التغيير تهب على أفريقيا“. وقد كانت رياح التغيير تهب بالفعل على أفريقيا حينما بدأت دولها في نيل استقلالها لكن رياح التغيير تحوّلت أحيانا إلى رياح للتدمير حيث خاضت دول القارة مصاعب الاستقلال ومخاضه. وواجهت تحديات التقدم وآلامه ومشكلات أخرى كثيرة أغرقت القارة بالنزاعات والصراعات.

وحتى لا نكون مقصّرين في حق أفريقيا، يجب أن نتصدى بكل جدٍ وصراحة للأسباب التي عرقلت النهوض وأدت إلى ما تعانيه من معضلات؛ وإلى وقوع حروب أهلية ونزاعات مسلحة استدعت، في بعض الأحيان، ظهور جيوش من المرتزقة على نحو يثير القلق. وجعل هذا الوضع واحدة من أغنى قارات العالم متأخرة عن باقي القارات. وهذه مأساة حقيقية على المستوى الإنساني والعصري.

إن الدول المانحة والأمم المتحدة لم تتوان عن تقديم الدعم إلى أفريقيا. وحتى يؤتي هذه الدعم ثماره يجب أن يكون مصحوبا بشرطين هما: الحكم الرشيد المستنير وإرادة دولية فاعلة يضمنها عمل جماعي تضطلع به الأمم المتحدة. إننا لا نتأسف إذا قلنا إنه من أجل إحداث تغيير حقيقي، فلا بد من استحداث آليات جديدة لتقديم المساعدات إلى أفريقيا حتى تكون مجدية لشعوبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما.

الرئيس توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، الرئيس نيكولا ساركوزي رئيس فرنسا، على المبادرة إلى عقد جلسة مجلس الأمن هذه بوصفها وسيلة للتأكيد على الحاجة الملحّة إلى مواجهة المشاكل التي تعصف بقارة أفريقيا اليوم.

إن القارة الأفريقية قارة مليئة بالتناقضات. فهناك تجد وفرة الثروات المعدنية والثروات البيئية والتنوع الثقافي والفقر المدقع. وهناك، رسمت الحدود دون احترام الواقع على الأرض أو الحدود الثقافية. وحدد الانهيار التدريجي للتركة الاستعمارية معالم التاريخ الحديث للقارة. وكان هناك تزايد في التنافر. ومع ذلك، لدينا قناعة راسخة بقدرة الأفارقة على التغلب على آثار الاستعمار عن طريق جهدهم الجماعي، مثلما قاموا بدور الوسطاء الإقليميين في صراعاتهم.

والطريقة التي تعالج بها الأوضاع في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة برمتها مثال على كيفية اعتماد المنظمة نهجا إقليميا في حل هذه الصراعات. لكن نود أن نعرب عن قلقنا جراء تردي الأوضاع الإنسانية في زمبابوي وتفشي الصراع المسلح في الصومال الذي حاد عن جادة السلام أكثر من أي وقت مضى.

ونلاحظ مع التفاؤل الجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز المبادرات القارية للنهوض بالتكامل الاقتصادي والاجتماعي في القارة. وتتضمن هذه المبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي هي ركائز الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وتبين هذه المبادرات اهتمام البلدان الأفريقية بتضميد الجراح التي خلفها الاستعمار. لكن من الأهمية بمكان أن تحترم الدول الأفريقية حقوق الإنسان وأن تحرز تقدما بشأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن قياسها. وسيكون من الضروري أيضا أن يكف المجتمع الدولي عن الترويج

لسياسات تسعى إلى تحقيق مصالح من الماضي دون مراعاة ما هو مهم بالفعل: كرامة الشعوب الأفريقية وحقوقها.

إن مستقبل أفريقيا يعتمد بالأساس على الشعوب الأفريقية. لكن المجتمع الدولي لا بد أن يظل حاضرا دائما كي يتمكن من المساعدة في تشكيل قارة تنعم بالسلم وحيث تسود العدالة واحترام حقوق الإنسان – قارة يمكن لسكانها أن يحلموا مجددا بمستقبل ملؤه الرخاء والأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد غي فيرهوفستات، رئيس وزراء بلجيكا.

السيد فيرهوفستات (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود القول إنني سعيد لأننا اتخذنا القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) هذا الصباح. وبوسعي أيضا أن أعلن أن حكومة بلجيكا ستشارك في بعثة صنع السلام المشتركة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. لماذا؟

لأنني أعتقد أن أفريقيا، أكثر من أية قارة أخرى، بحاجة إلى انتباهنا الخاص والمشترك. فطفل واحد من بين خمسة أطفال يولدون في أفريقيا اليوم يموت إما بسبب مرض يمكن الشفاء منه أو بسبب الجوع أو سوء التغذية. واثنان من الأطفال الأربعة الناجين سيعيشان على دولار واحد في اليوم، والآخرون لن يتعلم القراءة و الكتابة.هذا هو الواقع، وعلاوة على ذلك هناك احتمال كبير أنه/أنها قد يضطر إلى أن يعمل وهو طفل. لذلك السبب، علينا أن نعمل معا بشأن أفريقيا.

ومع ذلك، فحجم الجهد الذي ينبغي أن نبذل لتحسين محنة جميع هؤلاء الأطفال غير مسبوق أبدا. في الواقع، يجب أن نوفر ٦٠ بليون يورو. وبهذا المبلغ سنحلّ جميع المشاكل الأساسية في أفريقيا. وبإمكاننا أن نكفل لكل أفريقي الوصول إلى مياه شرب نظيفة والصرف الصحي والخدمات الصحية الأساسية والتعليم.

لكن يجب أن ندرك – ولهذا السبب من المهم جدا أننا نجري هذه المناقشات هنا بعد ظهر اليوم – أن العائق الرئيسي أمام التقدم في أفريقيا هو الحرب. لذلك، من دواعي سروري أننا قررنا إرسال قوات جديدة لحفظ لسلام إلى دارفور والبلدان المحيطة، كما فعلنا على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل البعثة أيضا تمكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأول مرة في تاريخها، من إجراء انتخابات ديمقراطية. ومع ذلك، فالمعركة لا تنتهي أبدا. والمجتمع الدولي لا بد أن يبقى يقظا إزاء احتمال تجدد العنف، ولا سيما في أقاليم كيفو.

(تكلم بالانكليزية)

لكن أريد أن أغتنم – أو أستغل؛ لا أدري أي اللفظين أفضل للاستخدام – هذه الجلسة للحديث عن مشكلة المشاكل في أفريقيا: مشكلة الأطفال الجنود في أفريقيا. اليوم، هناك ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال الجنود في أفريقيا ولدى كل منهم قصته أو قصتها المرعبة. وإذا سمح لي الأعضاء، أود أن أروي إحدى تلك القصص: إنها قصة كريستين من أوغندا، وهي أحد الأطفال الذين تبنيتهم ماديا. قام جيش كوني المتمرد بإجبارها على قتل عمها حين كانت تبلغ من العمر ١٤ عاما. وبعد ذلك، اختطفت وقُدمت هدية لأحد قادة الجيش وأُخذت إلى السودان. لقد اعتدوا عليها واغتصبوها وفي نهاية المطاف وجدت طريقة للفرار. ولتتمكن من ذلك قتلت أحد حراسها وقام الحارس الآخر بإطلاق النار على رأسها لكنها تمكنت من الهرب. وأخيرا، استقبلها الجيش وعالجها في مستشفى من جراح الطلقة التي أصابتها. وهناك أكتُشف أيضا أنها حامل.

وبوسعي القول لكم إن قصة كريستين هي واحدة من عدة آلاف من القصص المأساوية المفجعة عن الأطفال

الجنود في أفريقيا اليوم. وأعتقد أن كلاً منها وصمة عار في جبين الحضارة الإنسانية – وصمة غير مقبولة لا يستطيع ولا يستطيع السياسيون أن يتجاهلوها. وفي ذهني ثلاثة تدابير للتعامل مع المشكلة. أولا وفي المقام الأول، نحتاج إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى جميع البلدان التي تُجَنِّد الأطفال، وذلك من خلال معاهدة دولية جديدة بشأن تجارة الأسلحة. تلك هي الطريقة المثلى للتعامل مع هذه المشكلة. ثانيا، على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى اتفاق بشأن وقف تقديم المساعدات الإنمائية للبلدان التي تستخدم الأطفال جنودا في جيوشها.

إن نظام التسمية والتشهير القائم في منظمتنا حاليا غير كاف. فلا يكفي تسمية البلدان المخالفة، أو فضحها والتشهير بها فحسب، بل يجب معاقبتها فعليا. ولكن، قبل كل شيء، لا بد من تقديم مرتكبي ذلك الفعل أنفسهم للمحاكمة. هناك، مثلا – كوني، الزعيم المزعوم لجيش الرب للمقاومة. فهو، وحده، مسؤول عن استغلال نحو ٠٠٠ ٧٠ من الأطفال الجنود في القارة الأفريقية. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أمر اعتقال دولي بحقه. ونحن نعرف أين هو، ولكن لم يعتقله أحد، وإن كانت أنشطته مستمرة حتى اليوم، بينما يستمر مسلسل الإرهاب. وانطلاقا من الكونغو، درج هو وقواته على غزو جنوب السودان بشكل منتظم، حيث يجري اختطاف مزيد من الأطفال مرة أخرى. لقد انتهى وقت الكلام. وفيما يتعلق بهذه المسألة – الجنود الأطفال – حان وقت العمل بكل تأكيد. إننا نعرف ما فعله كوني؛ ونعرف ما يفعله، ونعرف أين هو، وليس هناك أي عذر لعدم اعتقاله.

وعليه، فإنني أناشد أعضاء مجلس الأمن منفردين أن يفعلوا ذلك. لدينا الإمكانية؛ بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو موجودة في شرق الكونغو، ونحن نعرف أين كوني. فلنقبض عليه ولنقدمه للمحاكمة، ولنجعل منه عبرة وتحذيرا لكل المجرمين، بأن استغلال الأطفال في الصراعات المسلحة غير ممكن في عالمنا المعاصر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر بلجيكا على مشاركتها في البعثة – فذلك أمر في غاية الأهمية.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو.

الرئيس نغيسو (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس ساركوزي، على مبادرتكم التي نرحب بها كونها جاءت في حينها إذ جمعتنا اليوم لمناقشة موضوع يؤثر لا محالة على كل قادة أفريقيا: السلام والأمن في أفريقيا. وهنا، لا بد أن نشير إلى مسألة أساسية على المحك، وأعني بذلك طابع التداخل والتشابك بين قضايا السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. صحيح أن الفقر مرتع خصب للإرهاب، وصحيح كذلك أن الفقر يؤدي إلى احتدام التوترات ويؤجج الصراعات. والتنفيذ الفعال للالتزامات المختلفة التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مجال التنمية سيسهم حتما في منع نشوب الكثير من الصراعات في أفريقيا وتسويتها.

وفي الوقت الراهن، لا تشهد أفريقيا أي صراعات رئيسية جديدة. وإنما تواجه قارتنا أوضاعا تضرب بجذورها في الماضي. وقد أفضت الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي إلى استقرار نسبي وفتحت آفاقا مؤاتية، بالرغم من أن الموقف في مناطق بعينها ما زال هشا. والآن، حان وقت العمل – ولا بد من اغتنام كل الفرص المتاحة للخروج من نفق الأزمة. ينبغي تشجيع التطورات في كوت ديفوار. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم العملية الجارية في ذلك البلد.

وفي دارفور، لا بد أن نتحرك بدون إبطاء. ويجب أن نكرس كل طاقاتنا لإجراء حوار سياسي ناجح، ولنشر فعال

للقوة المختلطة، فضلا عن المساعدة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي للسودان. ولا بد من تنفيذ كل القرارات التي اتخذت بالفعل والتي ستتخذ خلال الأسابيع القادمة في الميدان بشكل فعال للحيلولة دون أي انتكاسة أو تدهور في الموقف، بما قد تتجاوز تبعاته حدود السودان. ولذلك، ترحب الكونغو بإشراك الاتحاد الأوروبي في تأمين الحدود بين السودان وجارتيه – تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى – على غرار ما حدث بالفعل في إطار الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

غير أن التقدم الذي تحقق في تنظيم الانتخابات الديمقراطية في ذلك البلد الشقيق لا بد أن يكون مشفوعا بتدابير حازمة لمواجهة المشاكل الكامنة: القضاء على بؤر العنف في الشرق، وإصلاح قطاع الدفاع والأمن والإصلاحات الاقتصادية. ولذلك، لا بد أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو العمل مع السلطات بشكل وثيق في ذلك البلد الشقيق لتوطيد ما تحقق من مكاسب.

لكن، هناك أيضا المأساة التي تجري فصولها في الصومال، ولا بد أن نشجع حوارا سياسيا شاملا لكل الفصائل بغية تحقيق مصالحة وطنية. والكونغو تتوقع من الأمم المتحدة أن تقدم كل الدعم الضروري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأن تقوم بدور نشط في تحقيق الاستقرار في ذلك البلد المنكوب. وبالنسبة لكل تلك القضايا، نرحب بالشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ونرحب أيضا بإشراك المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

أخيرا، تود الكونغو أن تتقدم بالشكر إلى كل المشاركين في هذا النقاش الذي وفر لنا فرصة جديدة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي لافروف، وزير الخارجية في الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (تكلم بالروسية): أود أن أنضم إلى الآخرين شاكرا لكم، سيدي، مبادرتكم بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن اليوم عن أفريقيا. فالصراعات في القارة الأفريقية تجلب للسكان معاناة يعجز عنها الوصف، وتعرقل انتقال الدول الأفريقية إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتمثل تهديدا خطيرا للأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وروسيا تؤيد العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بهدف منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية وتسويتها. وينبغي التركيز بصورة خاصة على معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية – الاقتصادية المزمنة التي تزيد من حدتها تهديدات وتحديات جديدة.

إننا نؤيد منهجية لتسوية الصراع أكثر نشاطا وتحليا بالمسؤولية والدفع نحو تحقيق أهداف المصالحة الوطنية التي تقوم على اتفاقات مبرمة بين الأطراف المتصارعة. إن نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة غير المشروعة، وتعزيز حكم الدولة، وإصلاح القطاع الأمني، وإقامة الديمقراطية، ومحاربة الفقر والفساد، والاستعمال غير المشروع للموارد الطبيعية هي العناصر الأساسية لعملية السلام. وحل هذه المسائل هو محور القرارات التي يتخذها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتي ينبغي تنفيذها على نحو متسق. ونحن نؤيد دورا أكثر نشاطا وتحليا بالمسؤولية للدول الأفريقية في الدفع نحو تحقيق هذه الأهداف.

من المهم للبلدان الخارجة من الصراع أن لا تنزلق مرة أخرى في أزمة. ويتعين على لجنة بناء السلام أن تقدم المساعدة المجدية لهذه البلدان في هذا الصدد، وهي اللجنة التي ينبغي أن تستكمل طابعها المؤسسي في أقرب وقت ممكن وأن تركز على تنفيذ ولايتها.

إنـني اتفـق مـع الـذين تكلمـوا اليـوم ويعتقـدون أنـه تم تحقيق خطوة أخرى هامة في جهود حفظ السلام في القـارة الأفريقية. فلقد قـرر مجلس الأمـن الـدولي إنـشاء عمليـة حفـظ سلام متعددة الأبعـاد ومـشتركة بين الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحدة في دارفور. ونحن نعتقد أنها ستسهم في إحلال السلام والنظـام في هـذا الإقلـيم مـن الـسودان الـذي عـانى طـويلا وفي تطبيع الوضع في شتى ربوع السودان. الخطـوة التاليـة علـى هـذا الخط هي نشر عمليات في تشاد وجمهوريـة أفريقيـا الوسـطى. ونرحب بمبادرة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

باعتبـار روسـيا عـضوا دائمـا في مجلـس الأمـن فإنهـا تـساهم في حـل الـصراعات الأفريقيـة علـى أسـاس الوسـائل الـسياسية والدبلوماسـية. ونحـن نـشارك بنـشاط في المـساعدة الدوليـة لأفريقيـا، بمـا في ذلـك الـدعم الـذي نقدمـه لتعزيـز القدرات الأفريقية في مجـال حفـظ الـسلام. يـشارك أفـراد روس عمليا في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفـظ الـسلام في القـارة، ونحن نرسل خبراء في مجالات أخرى أيضا. وسنواصـل تقـديم الدعم المتعـدد الأطـراف لمساعدة أفريقيـا علـى حـل مـشاكلها، حيث أنه لدينا شراكات ودية مع البلدان الأفريقية.

السيد يـانغ جيـشي (الـصين) (تكلـم بالـصينية): أود أولا أن أهنـئ فرنـسا علـى توليهـا رئاسـة مجلـس الأمـن لـشهر أيلول/سبتمبر. ويـسعدني أن أرى الـرئيس سـاركوزي يتـرأس جلسة اليوم شخصيا.

لـن نتوصـل إلى عـالم متنـاغم يـسوده الـسلام الـدائم والازدهـار المـشترك بـدون الاسـتقرار والتنميـة في أفريقيـا. إن الشعوب الأفريقية تـسعى إلى أفريقيـا مـستقرة وتحقـق التنميـة، وهو ما يخدم المصالح المشتركة لجميع البلـدان. ومـن واجـب الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بـشكل خـاص، مـساعدة أفريقيـا علـى صـون وبنـاء الـسلام والـسير علـى الطريـق نحـو الازدهـار والاستقرار الدائمين.

أمـام الـسلام في أفريقيـا فـرص وتحـديات علـى حـد سواء. ومن الضروري بذل جهود شاملة على الصُعُد الوطنيـة والإقليمية والعالمية لتحقيق السلام. المصالحة والتنمية والتعـاون ينبغـي أن تكـون الركـائز الأساسـية الـثلاث الـتي يقـوم عليهـا السلام في أفريقيا.

إن المـصالحة هـي مفتـاح الـسلام في أفريقيـا. وينبغـي لجميع المجموعات والفـصائل العرقيـة في البلـدان المعنيـة أن تـضع المـصلحة الوطنيـة فـوق كـل شـيء آخـر، وأن تـسعى إلى دفـع عجلة عملية سياسية شـاملة، وأن تحمـي حقـوق الإنـسان، وأن تـستعيد سيادة القـانون، وأن تعمـل معـا لتعزيـز التنميـة الوطنيـة وتمكين جميع الناس من جني ثمار السلام. وينبغي حل النزاعـات بين الدول عن طريق الحوار والتشاور. فهذا هو الطريق الـسليم لمعالجتها. لا يستطيع المرء أن يختار جاره، لكـن يمكنـه بالتأكيـد أن يتعلم كيف يعيش مع جاره. لا بد من الاختلافـات، ولكـن يمكن دائما إيجاد طرق للتقريب بينها.

التنميـة هـي الأسـاس لتحقيـق الـسلام في أفريقيـا. والصراعات دائمـا تقتـرن بـالفقر، فتـشكل حلقـة مفرغـة. وفي التحليـل الأخـير، يتوقـف الـسلام في أفريقيـا علـى مـا إذا كـان هنـاك تقـدم اقتـصادي واجتمـاعي أسـرع، ومـا إذا كانـت الأهداف الإنمائيـة للألفيـة تتحقـق في مواعيـدها، ومـا إذا كـان يمكن وصول ثمار التنمية إلى الجميع. الموارد الطبيعيـة الغنيـة في أفريقيا ينبغي أن تكـون مـصدرا للـسلام ولـيس الحـرب. ومنـع نـشوب الـصراعات وحفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام ينبغـي أن تهـدف جميعهـا إلى تعزيـز التنميـة. إننـا نـدعم جهـود المجتمـع الدولي لمساعدة أفريقيـا علـى صـعيد رأس المـال والتكنولوجيـا والإدارة. لكن ينبغي أن يكون هناك احترام للأحـوال الوطنيـة ونمـاذج التنميـة للبلـدان الأفريقيـة، وينبغـي أن لا يفـرض أحـد طريقته عليهم.

التعـاون هـو الوسـيلة لتحقيـق الـسلام في أفريقيـا. والوحـدة بـين البلـدان الأفريقيـة هـي وحـدها الـتي يمكـن أن

تؤدي إلى مستقبل مشرق للقارة. لقد أدى الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه دورا فعالا في حل قضية دارفور وقضية الصومال. وهذا يدل تماما على أن الشعوب الأفريقية قادرة على حل مشاكلها بطريقتها الخاصة. والمجتمع الدولي، من ناحيته، عليه واجب ملح، والأهم من ذلك عليه التزام أخلاقي بمساعدة أفريقيا. إننا ندعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في توفير المزيد من المساعدات للمنظمات الإقليمية في بناء المؤسسات وتبادل المعلومات وتدريب العاملين وفي عمليات حفظ السلام. وعندما يقرر مجلس الأمن اتخاذ تدابير إلزامية ينبغي أن يولى اهتماما خاصا لآراء البلدان الأفريقية.

لقد عُقد مؤتمر قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي تقرر خلاله إقامة وتطوير نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية الصينية الأفريقية. وباعتبار هذه الشراكة رمزا لمزيد من النمو للصداقة التقليدية بين الصين وأفريقيا، فإنها ستعزز التعاون بين الصين وأفريقيا وستسهم في السلام والتنمية في العالم. وانطلاقا من مبادئ المساواة والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، ستواصل الصين تعزيز تعاونها مع أفريقيا والعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد غارسيا بيلاوندي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أعرب عن تقدير بيرو لعقد هذه الجلسة من أجل تناول مسألة السلام والأمن في أفريقيا، والتي تنبثق عنها غالبية الحالات المطروحة في جدول أعمال مجلس الأمن.

يتجلى الترابط بين تخلف التنمية والعنف بشكل صارخ في الصراعات المسلحة في أفريقيا، في البلدان التي تعاني من عدم استقرار شديد وتقترن فيها مستويات التنمية المتدنية مع وهن هياكل الدولة، وبصفة عامة مع هشاشة سيادة القانون. وهذا يفسر عدم المساواة في توزيع الدخل، فضلا عن انخفاض مستوى الإدماج السياسي والاجتماعي للمجموعات العرقية داخل الدولة. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يفاجأ أحد بعد ذلك من أنه حالما يتفجر العنف غالبا ما ينتشر إلى دول مجاورة من خلال أعمال الجماعات المسلحة غير القانونية ومن خلال موجة من اللاجئين والمشردين داخليا، فتتحول ما كانت في البداية صراعات داخلية إلى حالات طوارئ إنسانية، ثم أخيرا إلى تهديدات للسلم والأمن الإقليميين.

وفي مواجهة تحديات بهذا الحجم، يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على رؤية إستراتيجية تنظر إلى السلام والأمن في أفريقيا بوصفهما نتاج إدارة ماهرة لأربعة متغيرات رئيسية، وهي المنع، والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمسألة الإنسانية، وإدارة ما بعد الصراع.

وإننا نعرف جيدا أن الوقاية من الصراع أقل كلفة من إنهاء الصراعات. والوقاية الفعالة من الصراع في أفريقيا يجب أن تُبنى على برامج طويلة الأمد مصممة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، واعتماد سياسات إشتمالية والعمل على تحسين مؤشرات التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا المسعى تكمن المسؤولية الرئيسية على عاتق الحكومات الأفريقية، التي تستحق جهودها الدعم من المجتمع الدولي ومن المؤسسات المالية الدولية.

التعاون الإقليمي يمثل العنصر الثاني. وبيرو على علم بالمنجزات التي تحققت في بناء نظام قاري ودون إقليمي للأمن الجماعي لأفريقيا. وهذا النهج يجب تطويره أكثر بما أن الترتيبات الإقليمية، عملا بالفصل الثامن من الميثاق، مكلفة بالمسؤولية الأولية عن حسم الصراعات الإقليمية التي تؤثر عليها هي نفسها. ويجب أن يكون الإنذار المبكر، والوساطة قبل تصاعد الصراع، والمصالحة، والإعمار، وتثبيت الاستقرار مجالات للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

وبالنسبة إلى المسألة الإنسانية، يجب أن تُعطى الأولوية في عمليات حفظ السلام لحماية السكان المدنيين عن طريق النشر الحسن التوقيت لقوات حفظ السلام، بغية وقف العنف ومنع الكوارث الإنسانية الجديدة. وهذه الجهود يجب أن تشمل مكافحة الإفلات من العقاب. ويجب استحداث آليات أخرى لمعاقبة مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية.

أخيرا، تقوم الحاجة إلى التصدي بقدر كاف لحالات ما بعد الصراع بغية توطيد أركان السلام عن طريق تنفيذ عمليات اقتصادية وسياسية واجتماعية تشمل الجميع. وهذا المسعى ينطوي على إخماد ما تبقى من بؤر التوتر والعنف وتمكين البلدان من التعامل مع الظواهر العالمية مثل تغير المناخ أو الأوبئة. ولبلوغ تلك الغاية يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود الإعمار وبناء المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالتنمية والمصالحة السياسية والاجتماعية.

إن لجنة بناء السلام، التي أُنشئت لهذا الغرض بالذات، يجب أن تواجه تحدي العمل بمثابة جهاز تكميلي فعال لدعم واستدامة نظام الأمن الجماعي.

إن تحقيق السلام والتنمية في القارة الأفريقية ضروري للاستقرار الدولي. وبدعم من المجتمع الدولي، يجب على القادة الأفارقة والشعوب الأفريقية أن يفوا بوعد مستقبل الحرية، مستقبل خالٍ من الجوع والإرهاب اللذين اتسمت بهما الحقبة الاستعمارية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو معالي السيد كم هاولس، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة، إلى الإدلاء بيانه.

السيد هاولس (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إن المملكة المتحدة تشكركم على طرحكم هذا الموضوع على بساط البحث في مجلس الأمن، لأن أفريقيا تحتل الصدارة في عمل الأمم المتحدة. ثمة أخبار طيبة كثيرة. فستة صراعات حطت أوزارها في السنوات العشر الماضية، وهو ما لاحظه الأمين العام، وإن الانتخابات التي أجريت مؤخرا في سيراليون كانت مثالا ساطعا على أمة تنبذ العنف وتتعلق بتلابيب الديمقراطية، لتتحول من جرائم الحرب والانهيار إلى نقل سلمي للسلطة عبر الانتخابات في غضون سبع سنوات فقط. إنها قصة رائعة. وإن أفريقيا بدأت بتحمل المسؤولية عن حل مشاكلها، عبر تطوير القدرة السياسية وقدرة حفظ السلام لدى الإتحاد الأفريقي، وعبر التعاون مع الأمم المتحدة.

وهذا التعاون لن يمتحن أكثر مما سيمتحن في دارفور. وكما قال لنا الرئيس بوش، ثمة بوادر أكبر كارثة إنسانية في العالم تحدث هناك.

لقد عرّف الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثة مسارات لحل الأزمة. الأول هو مسار حفظ السلام، ويحدوني الأمل أن تتفق الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي على تكوين العملية المختلطة ليتسنى البدء في الانتشار في الموعد المحدد. والسودان يجب أن يفعل كل ما بوسعه لتسريع العملية. المسار الثاني هو المسار السياسي. إن المحادثات المقبلة يجب أن تكون إشتمالية ويجب أن تتمخض عن نتائج مطردة. نحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار في البداية والى أداة لرصده وتطبيقه. المسار الثالث هو المسار الإنساني. ويجب على السودان أن يزيل كل العقبات أمام إمكانية الوصول - وتلك العقبات ما زالت قائمة.

يجب ألا تغيب عن بالنا الحاجة إلى العدالة. وكما ذكر الأمين العام صباح اليوم في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/61/PV.4)، إن عصر الإفلات من العقاب قد ولّى. ولا يجوز أن يكون هناك إفلات من العقاب في دارفور. وينبغي للسودان أن يتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية. ولقد أعطانا زميلنا البلجيكي نموذجا مأساويا واضحا لما يحدث عندما يؤمن مجرمو الحرب هؤلاء بأن

ما من أحد سيحاسبهم على جرائمهم الخسيسة. يتعين علينا أن نحاسبهم.

وإذا تحقق التقدم في دارفور، فإن المملكة المتحدة مستعدة لدعم الإعمار والتنمية. لكن الطرف الذي يعرقل التقدم يجب أن يواجَهْ برد قوي من المجتمع الدولي. إن مسألة دارفور تزيد من تعقيد التقدم بشأن اتفاق السلام الشامل في السودان، حيث يظل تحقيق التقدم أمرا جوهريا.

الأزمة في دارفور، كما نعلم، تجاوزت حدود السودان وبدأت تلحق الأذى بتشاد، وإن القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، الذي اعتمده المجلس اليوم، يمهد الطريق لنشر قوة للاتحاد الأوروبي لحماية المدنيين هناك. كما أن التقدم مطلوب، كما نعلم جميعا، في الصومال وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الأمم المتحدة يجب أن تشترك بنشاط في إيجاد طريق المضي قدما في زمبابوي ورفع المعاناة عن السكان هناك. لقد هرب ثلاثة ملايين إنسان وتحولوا إلى لاجئين – ثلاثة ملايين – مما يهدد الاستقرار فيما وراء حدود زمبابوي. وإننا نرحب بجهود الرئيس مبيكي وغيره لإيجاد حل سياسي، ونأمل أن يوفد الأمين العام بعثة إنسانية إلى هناك.

الأمم المتحدة تضطلع بدور فريد في أفريقيا، ابتداء من إنهاء الصراع إلى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ويجب علينا جميعا أن نضاعف جهودنا. لقد فعلت الأمم المتحدة الكثير لأفريقيا. ولكن، كما سيقول لنا سكان دارفور والصومال وزمبابوي، ما زال هناك الكثير الذي يجب عليها أن تفعله على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بعد إذن المجلس، أود الآن أن أدلي ببضع ملاحظات قصيرة بصفتي رئيسا للجمهورية الفرنسية.

الملاحظة الأولى هي أن ما يحدث في أفريقيا يهمنا جميعا. إننا لا يسعنا أن نسمح للفقر بأن يستفحل في أفريقيا. ولا يسعنا أن نسمح للحرب بأن تمزق أفريقيا إربا. ولا يسعنا أن نسمح للمرض بأن يبتر أطراف أفريقيا. فهذه مشكلة تؤثر على استقرار العالم كله.

أود أن أتوجه إلى رئيس الاتحاد الأفريقي بأنه لا يوجد تناقض بين تعبئة المجتمع الدولي في سبيل مساعدة أفريقيا ورغبتنا في أن نرى الأفارقة يمسكون بمقاليد مصائرهم. ثمة أزمات شديدة الخطورة وكبيرة إلى درجة أن أفريقيا لا يمكنها بمفردها أن تنتشل نفسها من براثنها. لذلك أؤمن بصواب شراكة معززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن ما يحدث في دارفور، من زاوية محددة بعض الشيء، غير عادي. فهناك نشهد الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأوروبا تعمل جميعها من أجل السلام. ومن يستطيع هنا أن يقول إن أيا من تلك المنظمات كان سيحالفها النجاح لو عملت وحدها؟ لقد أمكننا أن نحقق التقدم لأننا نعمل سوية ونساعد أفريقيا التي ستؤمن مرة أخرى بمستقبلها.

الملاحظة الثانية التي أود أن أدلي بها هي أن ما تحتاجه أفريقيا هو الأعمال الملموسة. إنها لا تريد خطبا كثيرة وإنما أعمالا محددة ملموسة. فالصومال يحتاج إلى المعونة إلى جانب المساعدة العسكرية، بما في ذلك المساعدة التمهيدية، لوقف القرصنة والسماح للمساعدة الإنسانية بالوصول إلى المناطق المنشودة. وفي دارفور، وبفضل القوة المختلطة التي ستنشر وبفضل نشر قوة أوروبية في تشاد ولأن عددا من البلدان، من بينها فرنسا وبلدان أخرى – وقد تطرق رئيس وزراء بلجيكا إلى هذا الموضوع – قد اتفقت على إرسال الأفراد والعدة، يمكن للأمور أن تتقدم نحو الأحسن. وهذا

بالنسبة لنا ليس فقط تضامنا فكريا. إننا نتكلم عن التضامن في تنفيذ العمليات.

ملاحظتي الثالثة والأخيرة تتعلق باحترام الإنسان الفرد. يجب علينا أن نتخذ موقفا قاطعا حول احترام حقوق الإنسان، وحول التقدم في سيادة القانون، وحول الحاجة إلى العدالة ومعاقبة المجرمين. ولا يتمثل الأمر في إعطاء دروس لأي كان، ولكن ينبغي مجرد أن نعلم أنه في أفريقيا، كما في أي مكان آخر، سوف يتم القبض يوما ما على القتلة ومعاقبتهم.

والرأي العام الوطني لدينا لن يعمل إلا على دعم هذا الجهد الجبار لمساعدة أفريقيا، وهو جهد غير كاف ولكنه كبير لمعاقبة المجرمين. ويجب معاقبة المجرمين أينما كانوا ولعل ذلك مسؤولية رئيسية تقع على عاتق المجتمع الدولي. وإذا أقدم أحد على القتل في أفريقيا، أو في لبنان، أو في أي مكان آخر في العالم، فإننا سنلاحقهم أينما كانوا ونقدمهم إلى المحاكمة أمام المحكمة الشرعية فحسب، أي محكمة المجتمع الدولي برمته التي تعزز احترام الإنسان.

نريد أن نعمل مع الأفارقة من أجل تحقيق السلام والتنمية والاستقرار في أفريقيا، وبغية تحقيق ذلك علينا ألا نكتفي بالرضا عن الذات إن لم يُحترم حكم القانون أو لم يُحترم البشر. ولأننا ندافع عن هذه الأفكار، نود جميعا أن نساعد أفريقيا.

وبغية إنهاء هذه الجلسة، أعطي الكلمة لسعادة السيد ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

السيد كوناري (تكلم بالفرنسية): شكرا جزيلا، السيد الرئيس، على دعوة الاتحاد الأفريقي. وشكرا على هذا التنويه الهام الذي يؤكد على رغبة بلدان عديدة في إلحاق سفراء لهم بمنظمتنا في أديس أبابا. لقد أوفدت الولايات المتحدة اليوم موفدا خاصا إلى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وسفيرنا في واشنطن دي سي يتمتع بصفة دبلوماسية. والاتحاد الأوروبي مستعد لتعيين ممثل خاص في أديس أبابا أيضا. هذه تنويهات هامة تنوّه بالتكامل.

هناك منظمات إقليمية والاتحاد الأفريقي أحدها. هناك الاتحاد الأفريقي ومن ثم هناك المنظمات الإقليمية، لأن برنامج أفريقيا سيحدده على نحو متزايد الاتحاد الأفريقي.

وشكرا جزيلا لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية، ولكن كما قلتم أنتم، نحن نأمل أن نتجاوز الكلام ونتجاوز الوعود لأن الكثير من الوعود قد قطع لأفريقيا بالفعل. وإنني على اقتناع بأن هذا الاجتماع ستكون له قيمة مضافة وأنه ستكون هناك متابعة له. لقد استمعتم بذاتكم، سيدي، من ملاحظات كل رئيس دولة أو حكومة جالس حول الطاولة، إلى الدعوة إلى إحلال السلام في القارة. ولكن كيف يمكن تحقيق ذلك عندما نشهد ما يحدث من مآس للرجال والنساء، ونشهد أعداد المشردين، وأعداد اللاجئين وأعداد المدنيين الذين تم ذبحهم، وعندما نشهد ذلك يحدث في قارتنا، على غرار مأساة الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا و لم نتعلم منها بعد؟

وكيف يمكن للمرء ألا يشارك في هذه النقاشات عندما يشهد المآسي في أفريقيا، مثل الحالة الفظيعة القائمة في دارفور أو في الصومال؟ ولكن أود القول ما يلي في ما يتعلق بدارفور: في ٢١ أيلول/سبتمبر، عملنا مع الأمم المتحدة هنا في نيويورك على تنظيم اجتماع تم فيه التعهد بالتزامات عديدة يجب أن نفي بها ويجب كفالة أمن السكان، وعلينا في أسرع وقت ممكن كفالة نشر قوات في دارفور والالتزامات التي قطعت لا بد من احترامها.

وهناك أيضا جانب الحوار السياسي الذي يجب أن يصل إلى خاتمته. لقد أعلن الرئيس السوداني وقفا لإطلاق النار. ومن الأهمية بمكان احترام وقف إطلاق النار هذا من

الجميع. وثمة مؤتمر للحوار سينعقد في طرابلس بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة أن تحضره جميع الأحزاب السودانية. وندرك أن باستطاعتنا الاعتماد عليكم، سيدي، لكفالة أن يحدث ذلك.

وبالنسبة إلى دارفور، قلنا للسودانيين أن يتحلوا بالإيمان وليس بالرضا عن الذات. الإيمان وليس الرضا عن الذات مسؤولية أفريقية في الدرجة الأولى. ولا شك لدي على الإطلاق في أننا سننفذ القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى الصومال، نحتاج إلى أن ننشر بسرعة قوات أفريقية بغية إقامة حوار سياسي وتعزيز الأمن. لقد استمعنا إلى كلام عن كل الجهود المبذولة في أفريقيا لكفالة السلام والأمن. وأقمنا هيكلا متينا على مستوى القارة لتحقيق ذلك، لكن يحتاج إلى دعم. نحن نحتاج إلى دعم في تدريب قواتنا، ودعم في تحسين معلوماتنا وخدماتنا التحليلية، ولكن قبل كل شيء نحتاج إلى دعم لكفالة حصولنا على تمويل دائم ومنتظم.

حاليا، يجري تمويل كل عملية على حدة. وهذا يجعل من المستحيل نشر القوات بسرعة، وغالبا ما يعني أن التدخلات تأتي متأخرة جدا. وإضافة إلى ذلك إن تلك البلدان الخارجة من أزمات ترى الحالة تتدهور فيها لأنها لا تحظى بدعم قوي. وهذا أمر ينبغي أن نوليه اهتماما وثيقا، كما ينبغي لنا ألا نتردد في إعادة النظر في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بطريقة خلاقة، مثلما اقترحته جنوب أفريقيا في هذه القاعة بالذات قبل بضعة أشهر.

وعلى الأمم المتحدة أن تراعي المكون الإقليمي وأن تدمجه في جميع أعمالها، ولهذا السبب، يجب تطوير الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والعملية المختلطة تفتح الطريق أمام تحقيق ذلك، وأعتقد أن هذا هو الطريق الذي ينبغي أن نسلكه في المستقبل.

لقد أدرك الجميع حول هذه الطاولة مسؤولية أفريقيا. وهذا أمر ضروري. فالمسؤولية الرئيسية عن تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان تقع على عاتقنا، لأن الأمن في أي بلد يرتكز على ذلك. لهذا السبب يجب أن ندين الذين يستخدمون الأطفال الجنود وأن نكفل عدم القبول بذلك على الإطلاق. ولا بد لنا من أن نكفل تطبيق سياسة عدم التسامح المطلق في هذا الشأن. ويجب عدم التسامح مطلقا مع من يرتكب أعمال العنف ضد المرأة. ويجب عدم التسامح مطلقا مع من يستخدم المرتزقة في أفريقيا.

أما فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على السلام في أفريقيا فيمكن استخلاص عدد من الدروس. حتى فيما يتعلق بالعمليات العسكرية يجب علينا أن نكفل أن تكون الأهداف السياسية واضحة وأن يحتل العنصر الديمقراطي مكان الصدارة في حل أي صراع. وعندما تُقطع الالتزامات يجب احترامها، ولكنني على يقين من أن الأمثلة التي ضربتها الديمقراطيات العظيمة يمكن أيضا أن تعطي دروسا. فالالتزامات يجب أن يتم الوفاء بها بالكامل. فليس هناك مجال لسياسة تتسم بالمعايير المزدوجة فيما يتعلق بالمتمردين وبحركات المتمردين؛ إذ لا بد لهم من احترام قواعد اللعبة وفقا للحوار السياسي.

كل ذلك قيل هنا من قبل. فأنتم يا سيدي الرئيس أشرتم إليه، وهو متجسد في الورقة التي قمت بتوزيعها. إن أفريقيا في كفة الميزان هنا، ومرة أخرى فإن المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلم في أفريقيا تقع على عاتق الشعب الأفريقي. فيجب أن يتحمل أبناء الشعب الأفريقي المسؤولية عن ذلك. وعلى شركائنا أن يتركوا أبناء أفريقيا يتدبرون أمرهم بأنفسهم. والتمويل هام ولكن على ألا يجيز أي شكل من أشكال التدخل. فالمصالح الحيوية لأبناء الشعب الأفريقي كامنة هنا.

لقد استخدمتم أنتم أنفسكم يا سيدي الرئيس عبارة ''انفصام'' فيما يتعلق بالعلاقات داخل أفريقيا ومع أفريقيا. وهذا الانفصام يتبدى حاليا على كل صعيد ويتجاوز تركة الاستعمار والحرب الباردة. ولم تعد أفريقيا مناطق صيد خاصة؛ ولم تعد أفريقيا الفناء الخلفي لأحد؛ ولم تعد تشكل جزءا من اللعبة الكبرى؛ ولم تعد منطقة نفوذ لأي أحد. فما تلك إلا بضعة دروس بسيطة ينبغي تعلمها وتمكين القارة من تحمل مسؤوليتها وتجلي التضامن بين البلدان الأفريقية.

أود أن أتطرق للنقاط الثلاث التالية. إن الاندماج الدينامكي لا بد له من أن يسفر عن تخفيض في القواعد العسكرية العاملة حاليا في أفريقيا. وفي المقابل يجب أن يساعد ذلك في بناء طاقة أفريقية للحفاظ على وحدة أفريقيا. إن قوة أفريقيا تكمن في وحدها وفي قدرها على تحمل مسؤولياها.

لقد وقعت أفريقيا معاهدة بليندابا معلنة بذلك القارة منطقة خالية من الأسلحة النووية. لقد كان ذلك عملا رائعا بالفعل، ولكن ما ينبغي لنا أن نفعل إزاء حماية أفريقيا من جانب أفريقيا وبدون نظام من الأمن الجماعي؟ وماذا عن احتياجات أفريقيا من الطاقة النووية المدنية؟

لقد تطرقنا إلى المسألة الهامة للغاية يا سيدي، ألا وهي مسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة في أفريقيا. إن الأسلحة الصغيرة والخفيفة هي أسلحة تدمير شامل في أفريقيا. ويتعين علينا أن ننتقل نحو إبرام معاهدة دولية لوسم تلك الأسلحة ولكي نكفل عدم وقوعها في الأيادي الآثمة. لقد أشرتم يا سيدي في ورقتكم إلى التهديدات الجديدة التي برزت، أي عصابات المخدرات وعصابات التبغ وعصابات الهجرة غير الشرعية والعصابات التي تستغل وهيمن على أسواق السلع في أفريقيا. وربما هناك هديد جديد ينبغي النظر إليه بوصفه فرصة. وإذا ما أريد لأفريقيا أن تكون مجهزة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل القريب فسيكون بوسعها ضمان أمنها.

وعندما تكلم في وقت مبكر من هذه الجلسة رئيس الكونغو تطرق إلى التهديد الحقيقي الذي يشكله الفقر. والعديد من الالتزامات قطعت لم يتم الوفاء بها. فأهداف الألفية للتنمية لن يتم الوفاء بها إذا ما استمرت الأمور كما عليه لأنه إذا لم تتغير القواعد وإذا لم تحرز أفريقيا القدرة لإعانة نفسها وتجهيز سلعها وجني الربح من استخدامها، عندها ستهمش. لقد قلتم ذلك أنتم يا سيدي.

من الجدير بالذكر انه في غضون ٤٠ عاما سيكون عدد سكان أفريقيا ١,٧ بليون نسمة. وهذا يعادل عدد سكان الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وجنوب أفريقيا بأكملها وأوروبا وأوقيانوسيا مجتمعة. ومما لا يمكن تصوره أن يكون لدينا عالم آمن بينما تستمر هذه الفاقة الخطيرة على قارتي.

أشكركم يا سيدي على دعوتي للكلام، وآمل أن تكون أفريقيا في المستقبل القريب ممثلة هنا بمقعد دائم في الأمم المتحدة. وهذا أيضا أمل أعرب عنه العديد من المتكلمين هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر جميع المشاركين على حضورهم لتمكيننا من عقد هذه الجلسة.

بذلك يكون المجلس قد انتهى من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.